

Distr.: General
23 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثالثا - المسائل العسكرية
١٠	رابعا - المسائل المتعلقة بالأراضي
١٠	خامسا - الميزانية
١٢	سادسا - الاقتصاد
١٢	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - السياحة
١٤	جيم - البناء والهياكل الأساسية
١٥	دال - النقل والاتصالات



١٦	هـ - شبكة المياه، والصرف الصحي، والمرافق العامة.
١٧	واو - الزراعة ومصائد الأسماك.
١٨	سابعاً - الأحوال الاجتماعية.
١٨	ألف - العمل.
١٩	باء - التعليم.
٢٠	جيم - الصحة العامة.
٢١	دال - الإسكان.
٢٢	هـ - الهجرة.
٢٢	واو - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها.
٢٣	ثامناً - البيئة.
٢٤	تاسعاً - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية.
٢٤	عاشراً - مركز الإقليم في المستقبل.
٢٤	ألف - موقف حكومة الإقليم.
٢٤	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة.
٢٥	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة.

أولا - ملحة عامة

١ - جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهي أكبر جزر ماريانا الواقعة في أقصى جنوب المحيط الهادئ، وتقع على بعد نحو ٢٠٠ ٢ كيلو متر جنوب طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر غرب - جنوب غرب هاواي. وهي جزيرة واحدة تبلغ مساحتها حوالي ٥٤٠ كيلومترا مربعا. وتتألف من منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في الحجم تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية هي منطقة جبلية. ويعتبر مرفأ أبرا الواقع في الجانب الغربي الأوسط من الجزيرة من أكبر المرفأء المحمية في المحيط الهادئ ويعد من أفضل مرفأء المياه العميقة في المنطقة الممتدة ما بين هاواي والفلبين. وأصبح اسم عاصمة غوام هاغاتنيا، المعروفة سابقا بأغانا.

٢ - وعندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، كان يسكنها شعب شامورو الأصلي فقط. ويُعتقد أنه ينحدر من أصل مايو - بولينيزي. واليوم، يشكل شعب شامورو ما يزيد قليلا على ثلث السكان ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق^(١). وتفيد قاعدة البيانات الدولية لمكتب التعداد بالولايات المتحدة أن عدد سكان غوام لعام ٢٠٠٨ يقدر بـ ١٧٨ ٩٨٠ نسمة، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة قياسا إلى عدد سكان الجزيرة في عام ٢٠٠٧ وهو ١٧٣ ٤٥٦ نسمة. ومن المتوقع، مع الحشد المقبل للقوات العسكرية (انظر الفقرتين ١٥ و ١٦ أدناه)، أن تستمر ساكنة غوام في الزيادة، من خلال الهجرة في الغالب، وأن تصل إلى نحو ٢٣١ ٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٤ في المائة قياسا إلى عام ٢٠٠٨^(٢). واستنادا إلى نتائج التعداد الذي أجري عام ٢٠٠٠، يتكون السكان من ٣٧,١ في المائة من شامورو، و ٢٦,٣ في المائة من ذوي الأصول الفلبينية، و ١١,٣ في المائة من المنحدرين من جزر أخرى بالمحيط الهادئ، و ٦,٩ في المائة من البيض، و ٦,٣ في المائة من الآسيويين الآخرين و ٢,٣ في المائة من المنحدرين من أصول عرقية أخرى، و ٩,٨ في المائة من المختلطين. واللغة الإنكليزية ولغة شامورو هما اللغتان الرسميتان.

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر منشورة بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) www.doi.gov.oia.

(٢) باسيفيك سانداي نيوز (Pacific Sunday News)، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وينتمي معظم السكان إلى طائفة الروم الكاثوليك (٨٥ في المائة)، كما أن طوائف مسيحية أخرى ممثلة بين السكان^(٣).

ثانياً – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ - كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠ عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليمًا منظمًا. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. ووفقًا لقانون الولايات المتحدة، فإن غوام، بوصفها إقليمًا غير مدمج، تعد في حيازة الولايات المتحدة لكنها ليست جزءًا منها.

٤ - ولدى غوام حكومة منتخبة محلياً، وتتألف من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة. ويسري حق الاقتراع العام في ما يتعلق بالانتخابات المحلية على الغواميين البالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر. ويعد الغواميون من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة ما داموا مقيمين في الإقليم. وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة خدمة مدتها أربع سنوات. وتولى الحاكم الحالي فيليكس ب. كاماتشو مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٦. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحاطته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر وأنظمة تنفيذية وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين وأن يعرض آراءه على تلك الهيئة وينقض التشريعات.

٥ - وينتخب أيضاً الشعب ١٥ عضواً لمجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما يمثلان الفرعين المحليين لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فاز الديمقراطيون بعشرة مقاعد مقابل خمسة للجمهوريين^(٤).

(٣) وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب الوقائع العالمية، غوام (انظر www.cia.gov).

(٤) <http://guam.mvarietynews.com>، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦ - ولدى غوام، منذ عام ١٩٧٢، مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة ولايته سنتين، أن يصوّت في لجان المجلس وأصبح يحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة وليس خلال الموافقة النهائية على مشاريع القوانين^(٥). وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ترشحت مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية، بدون منافس أمامها وأدت اليمين في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لولاية رابعة بصفتها مندوبة غوام لدى الكونغرس^(٦).

٧ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتألف النظام القضائي المحلي من محكمة كبرى ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لمدة أربع سنوات. والمدعية العامة أليشيا ج. ليمتياكو، التي تولت مهام منصبها في عام ٢٠٠٧، هي كبيرة المسؤولين القانونيين في حكومة غوام، وأول سيدة تتولى هذا المنصب. ويقدم مكتب المدعي العام خدمات قانونية لحكومة غوام وهو مخول سلطة المقاضاة.

٨ - وقد أدخل تعديل على القانون التأسيسي لغوام، يُنشئ الهيئة القضائية بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة، وأصبح هذا التعديل قانونا في عام ٢٠٠٤^(٧). ويؤكد القانون أيضا اختصاص الاستئناف والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وهو ما يُنشئ فعليا هيئة قضائية محلية موحدة.

٩ - وكانت هناك، بصفة دورية، تحركات في غوام من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة. وفي استفتاء أجري عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والشروع، من ناحية أخرى، في إجراء مفاوضات لتحسين مركز الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بفارق خمسة أصوات مقابل صوت واحد على أساس أنه ينبغي حل مسألة المركز السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى.

(٥) نيويورك تايمز، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٦) www.guampdn.com، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٧) معلومات أحالتها حكومة الولايات المتحدة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وأجري استفتاء آخر عام ١٩٨٢ واختار ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على مركز الكمنولث مع الولايات المتحدة.

١٠ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٤، من وضع مشروع لاتفاق الكمنولث في عام ١٩٨٦، عرض، بعد حملة للتوعية العامة، للتصويت عليه مادة مادة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات من ١٩ إلى ٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المواد التي تخول حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب شامورو الحق في أن يقرر المركز السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على كلا الحكمين المعلقين بعد تعديلها وإعادة تحريرهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

١١ - بيد أن المناقشات التي جرت لاحقاً بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بشأن اتفاق الكومنولث لم تصل إلى قرار (انظر A/AC.109/2006/6، الفقرات من ١٩ إلى ٢٢، و A/AC.109/1192، الفقرات من ١٩ إلى ٣٧، و A/AC.109/2018، الفقرات من ٧٤ إلى ٨٣). وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب القانون العام لغوام ٢٣-١٤٧ لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة حق شعب شامورو في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل بين أفراد شعب شامورو. وكان من المتوقع أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات مركز شعب شامورو المتمثلة إما في الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر وفقاً للمعايير الدولية. ووفقاً للمعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، خصصت الهيئة التشريعية للجنة مبلغ ٣٢١ ١٨١ دولاراً لتغطية مرتبات واستحقاقات عام ٢٠٠٩^(٨).

١٢ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم للاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزماً، وإنما يحدد مجرى أية مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية

(٨) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم^(٩). ولم يتم الإبلاغ حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء جديد.

١٣ - وخلال جلسة عقدها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أبدى أربعة أشخاص تقدموا بالتماسات من غوام قلقهم إزاء التوسع في النشاط العسكري الذي تعتمده الولايات المتحدة في الجزيرة. وأفاد مقدمو الالتماسات أن هذه "العسكرة المفرطة" لها انعكاسات خطيرة على الحق في تقرير المصير لأسباب منها أنها ستؤدي إلى توافد أفراد عسكريين ومعاليمهم سيكون لهم الحق في التصويت في انتخابات الإقليم^(١٠).

ثالثاً - المسائل العسكرية

١٤ - كانت غوام حتى عام ١٩٥٠ تحت إدارة وزارة الولايات المتحدة للبحرية، ولا تزال غوام الموقع الذي يؤوي منشآت واسعة النطاق لسلاح بحرية الولايات المتحدة وسلاحها الجوي. ويتمثل أساس البنية التحتية العسكرية القائمة في غوام من مخازن البترول ومستودعات الذخائر ومرافق واسعة للاتصالات وقطاعات أخرى لتقديم خدمات تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية. ويقيم حالياً نحو ١٤ ٠٠٠ من الأشخاص المرتبطين بالمؤسسة العسكرية للولايات المتحدة في غوام^(١١). وبوصول الغواصة الأخيرة يو إس إس أوهايو (USS Ohio) في عام ٢٠٠٨، وعلى متنها طاقم يزيد على ١٥٠ فرداً، أصبح هناك الآن أربع غواصات تتخذ من مرفأ أبراً قاعدة لها^(١٢).

١٥ - وعملاً بقرار اتخذته حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ من أجل إعادة تنظيم قدرات سلاح بحرية الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، سينقل إلى غوام من أو كيناوا، اليابان، بحلول عام ٢٠١٤، نحو ٨ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين للولايات المتحدة ونحو ٩ ٠٠٠ من أفراد أسرهم. ومن المعتزم ضخ استثمار بقيمة ١٤ بليون دولار لدعم عملية النقل. فقد أذنت اليابان بتكريس مبلغ قدره ٦ بلايين دولار لدعم إعادة تنظيم القوات وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٤ بلايين دولار، وهناك ٤ بلايين دولار أخرى برمجت من أجل مشاريع البنية التحتية في قاعدة غوام البحرية وقاعدة أندرسون للقوات الجوية

(٩) ترد تفاصيل إضافية في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧ (A/AC.109/2007/16، الفقرات من ١٢ إلى ١٦)

(١٠) جلسة اللجنة الرابعة المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انظر البيان الصحفي على العنوان التالي: www.un.org/News/Press/docs/2008/gaspd397.doc.htm

(١١) خدمة إنتر برس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(١٢) صحيفة *Marianas Business Journal*، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

بالإقليم^(١٣). وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وخلال الزيارة الأولى لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لليابان، تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بنقل أفراد سلاح البحرية^(١٤).

١٦ - وخلال منتدى الصناعات في غوام المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٨، قال دافيد بايس، رئيس مكتب البرنامج المشترك لغوام، الذي هو عبارة عن وحدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة تعنى بحشد القوات في غوام، إن البرنامج يعد العدة للبدء في عام ٢٠١٠ في الأشغال الكاملة لبناء مرافق البنية التحتية المتصلة بالحشد العسكري. وقال السيد بايس إن مشروع الحشد بكامله سيحلب إلى غوام قرابة ١٩ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وقرابة ٢٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم. وستشكل العملية المعتزم القيام بها لنقل مشاة البحرية البالغ عددهم ٨ ٠٠٠ فرد وأفراد أسرهم من أو كيناوا عنصرا رئيسيا^(١٥).

١٧ - ورغم أن السكان المحليين يرحبون عموما بالحشد بعد التباطؤ الحاصل في الاقتصاد في تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فإن التباين بين الحياة في القواعد العسكرية وخارجها يعد مشكلة يحتمل أن تطل برأسها^(١٦). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلن حاكم الجزيرة أن الحشد العسكري يتعين أن يكون جهدا تعاونيا يعود بالنفع على المدنيين والعسكريين على السواء^(١٧).

١٨ - وتفيد تحليلات الخبراء أن معارضة التوسع العسكري تعود أساسا إلى الخوف من الأثر الاجتماعي والثقافي على غوام. كما تشمل مساوئ انتعاش الاقتصاد وزيادة النشاط المتوقع نشوؤهما عن الحشد ارتفاع معدل التضخم، وزيادة الازدحام، وزيادة الضغوط على البنى التحتية العتيقة، إضافة إلى الشواغل البيئية^(١٨).

١٩ - وفي هذا الصدد، دعت هوب كريستوبال، العضو السابق في مجلس شيوخ غوام، في بيان أدلت به، إلى إجراء دراسة عن الأثر التراكم المتعلق باستخدام الجهات العسكرية في الماضي لأراضي غوام لدفن النفايات، مشيرة إلى أن أكثر من ٨٠ موقعا لدفن النفايات الملوثة في غوام لم تنظفها الجهات العسكرية بعد بالرغم من أنها أدرجت منذ سنوات عديدة ضمن قوائم وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة للمواقع التي يتعين تنظيفها. وعلاوة على ذلك، فإن مقدمي الالتماسات الأربعة، الذي توجهوا إلى اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في

(١٣) يرد بعض المشاريع في الفقرة ٤٢ أدناه.

(١٤) www.guampdn.com، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(١٥) Japan Economic Newswire، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٦) First Hawaiian Bank، www.fnb.com/pdf/EconForecastGuam08.pdf.

(١٧) خطاب حالة الجزيرة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعربوا عن قلقهم إزاء التوسع العسكري الذي تعتمده الولايات المتحدة في الإقليم، وقالوا إن هذا التوسع سوف يدمر صحة غوام من النواحي البيئية والاجتماعية والمادية والثقافية^(١٧).

٢٠ - وخلال خطاب حالة الإقليم الذي ألقاه حاكم الجزيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن الحاكم أن إدارة الأشغال في غوام قد أمنت من وزارة الدفاع في الولايات المتحدة مبلغ ٣,٨ ملايين دولار لإجراء دراسة للأثر البيئي.

٢١ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ التي عقدها اللجنة الخاصة في باندونغ، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٨، قالت كريستوبال، العضو السابق في مجلس الشيوخ، إن أي بيان "مجد ومفيد" عن الأثر البيئي ينبغي أن يتناول كل ما ينجم من آثار عن وجود العسكريين في الماضي والحاضر والمستقبل في علاقته بـ "النفائات والمخلفات السامة" الناتجة عن أعمال العسكريين^(١٨).

٢٢ - ولا يزال كثير من أهالي الجزيرة يسعون للحصول على ردود بشأن أنشطة عسكرية وقعت في الماضي في الجزيرة. وأنشئت لجنة "الحق في المعرفة" في عام ٢٠٠٦. وتمثل إحدى قضايا اللجنة في البحث في تلوث البيئة بسموم ربما ترجع إلى عناصر كيميائية خزنتها القوات العسكرية في غوام، وخلفتها وراءها^(١٩). وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عرض بنجامين ج. ف. كروز، عضو مجلس الشيوخ في غوام، مشروع القانون رقم ٣٤٩ لدراسة إمكانية تركيب جهاز لرصد النشاط الإشعاعي في مدخل مرفأ أبرأ أو على مقربة منه^(٢٠).

٢٣ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعاد مندوب غوام لدى مجلس نواب الولايات المتحدة عرض مشروع قانون بقيمة ١٢٦ مليون دولار لتعويض سكان غوام أو الناجين منهم الذين عانوا خلال الاحتلال الياباني للجزيرة إبان الحرب العالمية الثانية. وقد قدم مندوبون سابقون لغوام مطالبات تتعلق بالحرب في مناسبات عدة منذ الثمانينيات دون الحصول على الموافقة عليها. وقد أقر مجلس نواب الولايات المتحدة هذا المشروع، الذي يحظى بتأييد الرئيس باراك أوباما، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتعين أن يوافق عليه مجلس شيوخ الولايات المتحدة قبل أن يصل إلى مكتب الرئيس^(٢١).

(١٨) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على العنوان التالي: www.un.org/Depts/dpi/decolonization/regional_seminars_statements_08/hope%20Alvarez%20Cristobal.pdf.

(١٩) www.kuam.com، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢٠) *Pacific Islands Report*، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٢١) www.guampdn.com، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

رابعاً - المسائل المتعلقة بالأراضي

٢٤ - كما ورد في أوراق العمل السابقة، تعد مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما شاغلا رئيسيا ومستمرًا في غوام. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين رئيسيين هما: (أ) إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع، و (ب) إعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. وفي عام ١٩٩٤، أقر كونغرس الولايات المتحدة قانون غوام الخاص بفائض الأراضي (القانون العام ١٠٣-٣٣٩) الذي يقضى بإعادة ١٢,٩ كيلو مترا مربعا إلى شعب غوام. ولا تتوفر أي معلومات جديدة بشأن ما قد يكون للحشد العسكري من أثر على تنفيذ هذا القانون. وتبين أحدث البيانات المتوفرة أنه أعيد في عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١٨٠ قطعة أرض تستفيد منها ٢٠٠٠ أسرة، أي بزيادة ٧ قطع عن السنة السابقة (انظر A/AC.109/2006/8).

خامساً - الميزانية

٢٥ - تغطي السنة المالية لغوام الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. وتتألف ميزانية غوام من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية حيث يعاد المشروع بعد ذلك إلى الهيئة التشريعية التي تقوم إما بإبطال النقص الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

٢٦ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وقع الحاكم بالنيابة كروز مشروع قانون الميزانية ليصبح قانوناً، ملاحظاً أنه قد أعد بتحفظ نظراً لضيق الوقت المتاح لاستعراض المقترح النهائي فرض حكم يقضي بزيادة التمويل من خلال عرض سندات اكتتاب عام بقيمة ٢٤٦ مليون دولار في إطار ما اعتبرته الإدارة ظروفًا غير مواتية^(٢٢).

٢٧ - واعتمدت الهيئة التشريعية لغوام قبل ذلك في اليوم نفسه مستوى إيرادات متوقع يناهز ٥٢١ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩ باعتباره أساساً للميزانية^(٢٣)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة عن الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ وقدرها ٤٨٩,٩ مليون دولار. وشملت ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩ قرابة ١٩٠ مليون دولار للمدارس العامة في غوام، و ٣٣,٥ مليون دولار لجامعة غوام، وقرابة ١٥ مليون دولار لكلية غوام الأهلية. وخصص

(٢٢) www.pacificnewscenter.com، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

(٢٣) قانون ميزانية غوام للسنة المالية ٢٠٠٩، <http://bbmr.guam.gov>.

نحو ٧١ مليون دولار لقطاع الصحة العامة، ومبلغ ٢٩ مليون دولار للأشغال العامة. وخصص لإدارة الإطفاء وإدارة الشرطة نحو ٢٧ و ٢٥ مليون دولار على التوالي^(٢٤).

٢٨ - غير أن رئيس اللجنة المالية في الهيئة التشريعية يفيد بأن السلف والتزامات الإنفاق المبكرة تعني أن الوكالات الحكومية سيكون بوسعها فقط صرف ٤٨٩ مليون دولار من الإيرادات المتوقعة البالغة ٥٢٠ مليون دولار^(٢٥).

٢٩ - ويتبين من المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أن الخطة المالية لحكومة غوام للسنة المالية ٢٠١٠ تتوقع زيادة في الإيرادات بنسبة ٢ في المائة قياسا إلى السنة المالية ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى ٥٣٣ مليون دولار يخصص منها مبلغ ٥٢٢ مليون دولار للعمليات الحكومية و مبلغ ١٠,٧ ملايين دولار (٢ في المائة) لخفض العجز. وسيتلقى قطاع التعليم مبلغ ٢١٩ مليون دولار (٤٢ في المائة)؛ وقطاع الصحة مبلغ ٩٦ مليون دولار (١٨ في المائة)؛ وقطاع السلامة العامة مبلغ ٧٠ مليون دولار (١٤ في المائة)^(٢٦).

٣٠ - وكانت توقعات موارد الصندوق الخاص البالغة ١٠٨ ملايين دولار في نفس مستوى السنة المالية ٢٠٠٩. وتبلغ منح المعونة المناظرة الاتحادية ٣٧,٧ مليون دولار مقابل ٣٤,١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩، وتعزى الزيادة أساسا إلى برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة في إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك برنامج قسائم المعونة الغذائية، وبرنامج المساعدة العامة، وبرنامج المعونة الطبية (ميديكيد)^(٢٦).

٣١ - وكما أفيد سابقا (A/AC.109/2008/15، الفقرة ٦٩)، أصدر رئيس قضاة المحكمة المحلية في غوام، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أمرا قضائيا يقضي بالقيام فورا بإغلاق مقلب أوردوت للنفايات بغوام، الذي رئي أنه لا يزال يشكل خطرا بالغا على صحة سكان القرى المجاورة. وفي وقت لاحق ذلك الشهر، حث الحاكم المحكمة على النظر في مطالبة الحكومة الاتحادية بالمساعدة في إغلاق المرفق، لأنه كان مقلبا عسكريا تابعا للولايات المتحدة في الستينيات.

٣٢ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أمر رئيس القضاة الحكومة بالبدء في دفع مبلغ مليون دولار في الأسبوع لقاء التكلفة البالغة ١٥٩ مليون دولار لإغلاق المقلب وفتح

(٢٤) www.guam.com، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٥) باسيفيك آيلاندز ريبورت Pacific Islands Report، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢٦) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

مكب. ولم تقدم حكومة الإقليم الدفعة الأولى المستحقة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، محتجة بأن الدفعات تتعارض بشكل مباشر مع القانون العام ٣٠-١، المعروض في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي نص على أن تلك الدفعات غير قانونية ما لم تكن هناك موافقة تشريعية مسبقة^(٢٧). واحتجت حكومة الإقليم كذلك بأن القانون ينص على عدة خيارات لتمويل إغلاق مقلب أوردوت للنفايات وكذا الاستعاضة عنه. وتنتظر حكومة الإقليم حالياً رد رئيس القضاة على إحاطة قدمتها في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ لإعادة النظر في الحكم^(٢٨).

سادسا - الاقتصاد

ألف - لحة عامة

٣٣ - قدر الناتج المحلي الإجمالي لغوام في منتصف عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٣,٧ بلايين دولار^(٢٩). ويعتمد اقتصاد غوام على دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري.

٣٤ - ولئن كانت السياحة المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، فإن حكومة غوام وقادة القطاع الخاص يعملون على تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، من قبيل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل^(٣٠).

٣٥ - وتشير أحدث البيانات المستقاة من الهيئة المعنية بالتنمية الاقتصادية والتجارة في غوام إلى أن الاقتصاد يعتمد، بعد السياحة، على القطاع العسكري بنسبة ٣٠ في المائة؛ وعلى أنشطة أخرى بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة تقريبا^(٣١). بيد أنه يرجح أن تتغير هذه النسب نتيجة عملية مقبلة لتوسيع الأنشطة العسكرية وسيكون القطاع العسكري أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي في المستقبل. ويتوقع أن يستفيد اقتصاد غوام من التوسع العسكري بما قيمته ١,٥ بليون دولار في السنة عند ابتداء العملية^(٢٩).

٣٦ - وبالمقارنة مع الأماكن الأخرى التي يتمركز فيها الأفراد العسكريون التابعون للولايات المتحدة، لدى غوام ميزة ضريبية لأن القانون الاتحادي يقتضي من جميع السكان المقيمين في الجزيرة، بما في ذلك الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ما عليهم من ضرائب على الإيرادات للصندوق العام لغوام، وليس للحكومة الاتحادية^(٢٩).

(٢٧) www.guampdn.com، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٨) www.guampdn.com، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٩) First Hawaiian Bank, www.fhb.com/pdf/EconForecastGuam08.pdf.

(٣٠) الهيئة المعنية بالتنمية الاقتصادية والتجارة في غوام، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، www.investguam.com.

(٣١) باسيفيك دايلي نيوز (*Pacific Daily News*)، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، www.guampdn.com.

٣٧ - أما قطاع البناء فهو قطاع آخر يسهم إسهاماً مهماً في الاقتصاد. ويشهد بالفعل زيادة في النمو، ومن المتوقع أن يسجل نمواً سريعاً عند بدء التوسع المتوقع للوجود العسكري. ويتسم قطاعاً الزراعة وصيد الأسماك بقدر كبير نسبياً من التطور؛ حيث تتم زراعة الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر، وتجري ممارسة تربية الماشية، وبخاصة تربية الدواجن. أما منتجات الصناعات التحويلية، فتشمل المنسوجات والملابس والأسمت والدائن^(٣٢).

٣٨ - وغوام مرفأً لمنطقة حرة ونقطة هامة لتوزيع البضائع المتجهة إلى ميكرونيزيا. وتشكل الأصناف المعاد تصديرها من غوام نسبة عالية من صادرات غوام، ويشمل ذلك المنتجات النفطية، وخردة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيجار وما إلى ذلك^(٣٣). ويتبين من أحدث البيانات المستقاة من مكتب غوام للإحصاء والتخطيط بشأن الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن اليابان هي أكبر مشتر للسلع التي تصدرها غوام (٢٣,٤١ في المائة) تليها ألمانيا (١٩,٥٩ في المائة) ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين (١٦,٩١ في المائة). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان الشركاء الرئيسيون الذين تستورد منهم غوام وارداتها الولايات المتحدة (٥٧,١٧ في المائة) وإيطاليا (٧,٢٧ في المائة) وفرنسا (٧,٢١ في المائة)^(٣٤).

باء - السياحة

٣٩ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ما زالت السياحة هي أكبر قطاع في اقتصاد غوام، إذ تدر نحو ٦٠ في المائة من إيرادات الإقليم. وكما أفيد سابقاً، فإن أحدث الإحصاءات المتاحة من عام ٢٠٠٦ تبين أن حوالي ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في الجزيرة (قرابة ٣٥ في المائة من مجموع الوظائف) ترتبط بالسياحة^(٣٥).

٤٠ - وأفاد مكتب الزوار في غوام أن مجموع القادمين جواً انخفض بنسبة ٧ في المائة في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي الفترة نفسها، انخفض عدد القادمين من السياح اليابانيين، الذين يعدون أهم مجموعة سياح تزور غوام، من ٩٣١ ٠٧٩ إلى ٨٤٦ ٥٩٩ قادمًا، أي بنسبة ٩ في المائة، وانخفض عدد القادمين من كوريا من ١٢٢ ٧٤٧ إلى

(٣٢) <http://encarta.msn.com>, Guam

(٣٣) وكالة الاستخبارات للولايات المتحدة، كتاب الوقائع العالمية، غوام (انظر www.cia.gov).

(٣٤) مكتب غوام للإحصاء والتخطيط، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٣٥) First Hawaiian Bank, www.fhb.com/pdf/EconForecastGuam06.pdf, p. 3; Guam Visitors Bureau, *Five-Year*

Strategic Plan 2007-2011 p. iv

٢٣٤ ١١٠ قادمًا، أي بنسبة عشرة في المائة^(٣٦). ولزيادة عدد القادمين في عام ٢٠٠٩، ي دشن مكتب الزوار في غوام حملات جديدة وأنشطة ترويجية واستراتيجيات إعلانية^(٣٧).

٤١ - وفي عام ٢٠٠٨، شرعت شركة الطيران كونتيننتال ميكرونيزيا في تشغيل أربع رحلات لطائرات مستأجرة بين غوام والصين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعلنت الشركة أنها تعلق الرحلات بدون توقف من غوام إلى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وبالي، لأن الزيادات في الرسوم لم تكف لتغطية تكاليف الوقود المتزايدة.

جيم - البناء والهياكل الأساسية

٤٢ - كما ذكر آنفا، يعد البناء إحدى الصناعات الرئيسية في غوام. وقد وقع رئيس الولايات المتحدة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قانون نفقات الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٩، الذي تضمن مبلغ ١٨٠ مليون دولار لمشاريع البناء العسكرية في الجزيرة. ويشمل المبلغ المخصص لهذه المشاريع مبلغ ٦٢,٤ مليون دولار لبناء المقر العسكري لقاعدة غوام البحرية، ومبلغ ٥٠ مليون دولار لإنجاز مشروع تمديد رصيف كيلو، ومبلغ ٣٠ مليون دولار لبناء محطة مرافق مركزية جديدة في المستشفى البحري، ومبلغ ٢٦,١ مليون دولار لتحسين نظام تجميع المياه المستعملة في قاعدة غوام البحرية، ومبلغ ٥,٤ ملايين دولار للترقي بشارع أرك لايت ليكون في مستوى قاعدة القوات الجوية أندرسن، ومبلغ ٥,٢ ملايين دولار لتشديد مرفق لصيانة الاتصالات القتالية في قاعدة القوات الجوية أندرسن^(٣٧). وسوف تحسن هذه المشاريع الهياكل الأساسية الحيوية للحشد العسكري.

٤٣ - وقد اعتبر الوقف الاختياري الحالي لمشاريع الإنشاء الجديدة أمرا يضر بسمعة غوام من حيث الاستثمارات الأجنبية. ووفقا لإحدى المجموعات العقارية الرئيسية في غوام، فإن السوق الكورية كانت أحد أهم مصادر الأموال الاستثمارية الأجنبية في عام ٢٠٠٧ باستثمارات تناهز ١,٢ بليون دولار. وانخفض المبلغ ليصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، ويعزى الانخفاض إلى حد بعيد إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي^(٣٨).

(٣٦) www.guampdn.com، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٣٧) www.kuam.com، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٣٨) باسيفيك آيلاندز ريبورت *Pacific Islands Report*، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

دال - النقل والاتصالات

٤٤ - في عام ٢٠٠٨، شملت البنية التحتية للنقل في غوام خمسة مطارات؛ وقرابة ١٠٠٠ كيلومتر من الطرقات البرية جميعها تقريباً مرصوفة؛ وميناء واحد. ويعد مطار غوام الدولي أحدث مطار في غرب المحيط الهادئ.

٤٥ - وتدير مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبراً هيئة الميناء في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من جميع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وتم تركيب ثلاث رافعات متنقلة جديدة ويتوقع أن يبدأ تشغيلها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إذ يتوقع أن يزيد حجم الشحنات مع تنفيذ مشاريع البناء المتصلة بالنشاط العسكري^(٣٩). وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وقع حاكم الجزيرة مذكرة تفاهم لتمتين الشراكة بين هيئة الميناء في غوام وإدارة شؤون النقل البحري التابعة لوزارة النقل الاتحادية. ويمهد الاتفاق السبيل لحشد مزيد من الموارد لتحسين مرافق الميناء وتوسيعها. وقد أحرز تقدم في الخطة الرئيسية لتحديث الميناء التي تتضمن صرف مبلغ ١٩٥ مليون دولار على إقامة مراسي عميقة، ومحطات طرفية موسعة، ومواقع للتخزين^(٤٠).

٤٦ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، التزمت وكالات اتحادية خاضعة لوزارة النقل في الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لزيادة فعالية شبكة النقل العام من أجل استيعاب الزيادة المتوقعة في ساكنة غوام. وعلاوة على ذلك، ففي إطار العهد الذي وقعته الولايات المتحدة واليابان في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أكدت وزيرة الخارجية كلينتون توفير تمويل مقداره بليون دولار لإنشاء طريق مقترحة لربط المرافق العسكرية للولايات المتحدة في المنطقتين الشمالية والجنوبية من الجزيرة. ويأتي تمويل الطريق لينضاف إلى الأموال التي ستدفعها الولايات المتحدة لنقل مشاة البحرية في أو كيناوا^(٤١).

٤٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تلقت هيئة مطار غوام الدولي مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار من مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة. وتوفر هذه المنحة

(٣٩) باسيفيك آيلاندز ريبورت *Pacific Islands Report*، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٠) باسيفيك آيلاندز ريبورت *Pacific Islands Report*، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٤١) www.guampdn.com، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

التمويل لإجراء تدريب متعمق لتحسين العمليات والإجراءات في المطار وعلى مستوى الطيران بغية كفاءة عمليات السلامة خلال حالات الطوارئ^(٤٢).

٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلن الحاكم كاماتشو أنه سيسعى إلى إبرام مذكرة تفاهم مع أعضاء مؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين دعماً لتعزيز هيئة الميناء في غوام، التي تعمل، كما ذكر، باعتبارها مركزاً للشحن العابراً لميكرونيزيا. وتدعو خطة تحديث الميناء إلى توفير مبلغ ١٩٥ مليون دولار لتحسين مرافق الميناء البحري لاستيعاب عمليات استيراد وتصدير السلع خلال ذروة برنامج الحشد في غوام واستدامة النمو الاقتصادي في السنوات المقبلة. وقد تم تحديد مصادر تمويل لتغطية ١٠ في المائة من النفقات المقررة، أي ١٩,٥ مليون دولار^(٤٣).

٤٩ - ولا تزال غوام تعمل كمركز رئيسي للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. ولدى غوام شبكة حديثة لنظام الهاتف الرقمي، بما في ذلك خدمات الهاتف المحمول، ووصلة محلية للإنترنت. وهذه الشبكة مدمجة في مرافق الولايات المتحدة لأغراض الاتصال المباشر، بما في ذلك استعمال أرقام الهواتف المجانية التي تبدأ بالرقم "٨٠٠".

هاء - شبكة المياه، والصرف الصحي، والمرافق العامة

٥٠ - توفر هيئة غوام للإمداد بالمياه نحو ٧٤ في المائة من إمدادات الجزيرة بالمياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (فهر يغوم). أما بقية الإمدادات، فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح البحرية هو خزان مياه سطحية (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

٥١ - وأقرت هيئة غوام للإمداد بالمياه وفقاً لاختيارياً لأعمال الإنشاء في تموز/يوليه ٢٠٠٨، حينما توقفت عن الترخيص بأي توصيلات جديدة للمياه أو المياه المستعملة لتمكين الشبكة التي تعاني من ضرائب مفرطة من مواكبة التطورات الجديدة. وسوف يرفع الوقف في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩^(٤٤).

٥٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وافقت اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة على خطة مالية لهيئة غوام للإمداد بالمياه ستزيد الأسعار بنحو ٣٣ في المائة على مدى الخمس

(٤٢) www.guamgovernor.net، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٤٣) www.guamgovernor.net، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٤٤) www.guampdn.com، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

سنوات المقبلة. وتشمل الزيادات زيادة بنسبة ١٢,٩ في المائة سبق اقتراحها لعام ٢٠٠٩، رهنا بموافقة لجنة المرافق العامة. وحددت زيادة أخرى بنسبة ٢٠ في المائة للسنوات الأربع المتبقية^(٤٥).

٥٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أقرت اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة المخطط العام لهيئة غوام للإمداد بالمياه. ويدعو المخطط إلى إقامة مشاريع بقيمة ٩٠٠ مليون دولار تنجز في خلال العقد المقبلين، وقد وضع هذا المخطط للمساعدة في تحسين الخدمات المقدمة في غوام في مجالي توريد المياه وتصريف مياه الفضلات. واتساقاً مع هذه الأهداف، نفذت هيئة الإمداد بالمياه ثلاثة مشاريع لتخفيض كمية المياه التي تشتريها من سلاح البحرية كل عام بنسبة لن تقل عن ٢٥ في المائة^(٤٦). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، غرمت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة الهيئة مبلغ ٩٠٠٠ دولار لعدم تقيدها تماماً بالأمر الصادر عن المحكمة في عام ٢٠٠٣ والقاضي بإدخال تحسينات على شبكة مياه الشرب^(٤٧).

٥٤ - وللحصول على معلومات مستكملة عن مقلب أوردوت للنفايات بغوام انظر الفقرتان ٣١ و ٣٢ أعلاه.

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

٥٥ - تتولى إدارة الزراعة في غوام تنمية وحماية الزراعة والموارد الطبيعية في الإقليم. وتنقسم الإدارة إلى عدة شعب تعنى بالصناعة الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية^(٤٨).

٥٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اختيرت الرابطة التعاونية للمزارعين لتلقي تمويل اتحادي مقداره ١٧٥٠٠٠ دولار لتوفير التدريب والمساعدة الفنية لأعضائها في ممارسات الزراعة وإدارة المرافق^(٤٩).

٥٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نقض الحاكم مشروع قانون يدعو إلى إنشاء "فرقة عمل موارد الشعوب الأصلية" للعمل على وضع قواعد تكفل لشعب شامورو الحقوق الخاصة في صيد الأسماك قبالة الساحل وجني الموارد. وقال الحاكم، في الرسالة التي

(٤٥) باسيفيك آيلاندز ريبورت Pacific Islands Report، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٤٦) www.kuam.com، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٤٧) <http://yosemite.epa.gov/opa/admpress.nsf>

(٤٨) www.agriculture.guam.gov

(٤٩) www.rurdev.usda.gov

أعلن فيها نقضه مشروع القانون، إنه وجد أن التشريع ترك عدة أسئلة دون إجابة ويمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالموارد نفسها التي ترتبط بها ثقافة شعب شامورو ارتباطاً وثيقاً^(٥٠). وقال ممثل لمنظمة حقوق الشعوب الأصلية إن النقص لا مبرر له ولا يراعي حقوق شعب شامورو وشواغله^(٥١).

٥٨ - وفيما يتعلق بتعيين الأثر البحري في جزر ماريانا انظر الفرع الثامن أدناه.

سابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٥٩ - أعلن مكتب إحصاءات العمل التابع لإدارة العمل في غوام أن معدل البطالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ هو ٨,٣ في المائة، أي زيادة ٠,٩ نقطة مئوية عن نسبة ٧,٤ في المائة المبلغ عنها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦^(٥٢). وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلنت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن غوام ستلقى ٣,٧ ملايين دولار لتمويل برامج للتوظيف والتدريب في إطار القانون الأمريكي للإنعاش وإعادة الاستثمار الصادر في عام ٢٠٠٩. وسيستخدم هذا الاعتماد للقيام في جملة أمور بتلبية احتياجات العمل العاجلة للعاملين من منخفضي الدخل وقليلي المهارات^(٥٣).

٦٠ - ووفقاً للبيانات الآتية من المكتب، شملت التغييرات الكبيرة المسجلة خلال عام ٢٠٠٨ زيادة ٨٤٠ فرصة عمل في قطاع البناء، و ٢٧٠ فرصة عمل في صناعة الفنادق، وفقدان ٥١٠ فرص عمل في قطاع البيع بالتجزئة والتجارة^(٥٤). وزاد عدد الوظائف في القطاع العام ليرتفع من ١٥ ٠٣٠ وظيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ١٥ ١١٠ وظائف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٥٥).

٦١ - وخلال فترة الخمس سنوات الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، زادت الوظائف في القطاع الخاص بنسبة ١٤,٧ في المائة لترتفع من ٣٩ ٥٢٠ إلى ٤٥ ٣٢٠ وظيفة.

(٥٠) www.guamgovernor.net، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٥١) www.kuam.com، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٥٢) www.guamdol.net.

(٥٣) www.guampdn.com، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٥٤) إدارة العمل في غوام، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٥٥) إدارة العمل في غوام، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. www.guampdn.com، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٦٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن حاكم الجزيرة إعفاءات خاصة لغير مواطني ورايا الولايات المتحدة تلغي الحاجة إلى تأشيرات للعمل في الإقليم في إطار الحشد العسكري^(٥٦). ويعمل مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة على وضع برامج التدريب والتعلم للعمال ذوي الأهلية في منطقة غوام. ويلزم للحشد العسكري، المقرر في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، نحو ١٢ ٠٠٠ عامل أجنبي وما قدره ٥ ٠٠٠ من السكان المحليين^(٥٧).

باء - التعليم

٦٣ - لدى غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام، وكلية غوام الأهلية المتوسطة، ومدارس عامة منها ٤ مدارس ثانوية، و ٧ مدارس متوسطة و ٢٦ مدرسة ابتدائية ومدرسة بديلة تخدم أكثر من ٣١ ٠٠٠ طالب. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، افتتحت ثلاث مدارس عامة جديدة في غوام الشمالية^(٥٨). وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس الروم الكاثوليك وللكنائس البروتستانتية^(٥٩).

٦٤ - واعتمد ما يناهز ١٩٠ مليون دولار لنظام التدريس العام في غوام للسنة المالية ٢٠٠٩، وجاء هذا الاعتماد من عدة صناديق منها الصندوق العام لغوام وصندوق مرافق التعليم، وكذلك منح المعونة المناظرة الاتحادية. وخصص مبلغ ٣٣ مليون دولار لجامعة غوام^(٦٠). وإضافة إلى ذلك، يرجح أن تحصل المدارس العامة لغوام على أكثر من ١٠,٩ ملايين دولار في إطار خطة التحفيز الاقتصادي للولايات المتحدة التي وقعت لتصبح قانونا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، ينص قانون التحفيز على زيادة التمويل لطلاب الكليات في غوام من خلال منح بيل الاتحادية التي تبلغ حسب التقديرات الأولية ١٤,٦ مليون دولار^(٦١). ومنح بيل هي منح تعليمية ترعاها وزارة التعليم في الولايات المتحدة، ولا يلزم تسديدها، وتمنح وفقا لصيغة "الحاجة المالية".

(٥٦) باسيفيك آيلاندز ريبورت *Pacific Islands Report*، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٥٧) باسيفيك آيلاندز ريبورت *Pacific Islands Report*، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٥٨) باسيفيك دايلي نيوز، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٥٩) www.guampcs.com

(٦٠) www.bbmr.guam.gov، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٦١) www.guampdn.com، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعلن رئيس جامعة غوام أنه يبحث كيفية الاستفادة من الزيادة السكانية التي ستنج عن الحشد العسكري. وطلب الرئيس الدعم في "مبادرات النمو" للمؤسسة التي تمثل قرابة ٥ ملايين دولار من المبلغ الذي طلبته الجامعة في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٨ البالغ ٣٤,٢ مليون دولار، ويدمج البرامج القائمة بالبرامج الجديدة لتلبية الاحتياجات المتوقعة في ميادين من قبيل التمريض، والتدريس، والعلوم البيئية، والعمل الاجتماعي^(٦٢).

٦٦ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الهيئة التشريعية لغوام صندوقاً خاصاً لتقديم وجبة الغذاء في المدارس وتقديم الوجبات المغذية للأطفال بقيمة ٧,٥ ملايين دولار للسنة المالية ٢٠٠٩^(٦٣).

٦٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تلقت كلية غوام الأهلية من وزارة التعليم في الولايات المتحدة منحة لسنتين قدرها ١٢٠ ٤٩٩ ٢ دولار لبناء مركز جديد لموارد التعلم في حرم جامعة مانجياو. ووفقاً لرئيس كلية غوام الأهلية، فإن الهدف العام للمركز هو زيادة معدلات الالتحاق والاستبقاء والتخرج^(٦٤).

٦٨ - وتفيد تقارير صحفية أن إدارة الأعمال العامة أضافت ٣٥ حافلة مدرسية خلال عام ٢٠٠٨ لتحسين الخدمات المقدمة لطلاب المدارس العامة^(٦٥).

جيم - الصحة العامة

٦٩ - بلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام ٧٥,٧ سنة للذكور و ٨٢ سنة للإناث في عام ٢٠٠٨. والمرفق الصحي الرئيسي في غوام وولايات ميكرونيزيا الموحدة هو مستشفى غوام التذكاري الذي تمتلكه الحكومة والذي يضم ١٩٢ سريراً، بما في ذلك ١٥٩ سريراً لعلاج الحالات الحادة. وقد افتتح مركز صحي مجتمعي إقليمي جديد في الشمال في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتدير إدارة الصحة العامة في غوام زهاء اثني عشر عيادة طبية وعيادة طب أسنان.

٧٠ - وبالإضافة إلى مبلغ ٧١ مليون دولار المخصص لقطاع الصحة العامة في السنة المالية ٢٠٠٩، سيقدم "صندوق المستقبل الصحي"، الذي يتكون من الضرائب المحصلة من

(٦٢) باسيفيك آيلاندز ريبورت Pacific Islands Report، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٦٣) قانون الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٩، <http://bbmr.guam.gov>.

(٦٤) www.guamgovernor.net، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٦٥) www.guampdn.com، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

منتجات التبغ والكحول، مبلغ ٩ ملايين دولار. وعلاوة على ذلك، وقع رئيس الولايات المتحدة، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مشروع قانون ليصبح قانونا ينص على زيادة تمويل الرعاية الصحية للأطفال في غوام. وسيقدم البرنامج التأمين الصحي للأطفال مبلغا إضافيا قدره ١,٨ مليون دولار لبرامج تقدم خدمات الرعاية الصحية للأطفال دون تأمين خاص^(٦٦).

٧١ - ويقدم المستشفى البحري للولايات المتحدة العلاج للأفراد العسكريين ومُعاليهم ولقدامى المحاربين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلنت الدولة القائمة بالإدارة أن عقدا بقيمة ٤,٥ ملايين دولار قد منح لبناء عيادة في غوام تلي الاحتياجات الصحية لقدامى المحاربين الذين يعيشون هناك وفي مناطق جزرية أخرى في المحيط الهادئ^(٦٧).

دال - الإسكان

٧٢ - سيؤدي الحشد العسكري إلى ظهور طلب شديد على المساكن يتجاوز ما يلزم للأفراد العسكريين ومن يعنون مباشرة بتوسيع الأنشطة. فمع ذبوع خبر الحشد العسكري في غوام، زاد الطلب الخارجي وسجلت المضاربة في بعض المبيعات. واستنادا إلى التوقعات السكانية لعام ٢٠١٥، ستحتاج غوام إلى نحو ٧ ٥٠٠ وحدة سكنية مدنية إضافية^(٦٨).

٧٣ - وشهد عام ٢٠٠٧ طفرة ملحوظة جدا في الأسعار المتوسطة للوحدات السكنية الخاصة بأسرة واحدة والوحدات السكنية المشتركة الملكية، ما أثار مخاوف السكان المحليين من تدني إمكانية الحصول عليها ومن زيادة التشرّد^(٦٩).

٧٤ - بيد أن المبيعات العقارية الإجمالية في غوام تدنت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤٠٩,٣ ملايين دولار مقابل ٦٨٦,٨ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. وتصدرت الأملاك التجارية تدني المبيعات إذ انخفضت مبيعاتها السنوية بأكثر من ٧٠ في المائة. وتفاقم تباطؤ السوق في عام ٢٠٠٨ نتيجة سلسلة من إجراءات الحكومة المحلية التي أدت إلى انخفاض في الأرباح المحتملة المرتبطة بالاستثمار في العقارات وتنميتها^(٧٠).

(٦٦) دائرة البحوث التابعة للكونغرس (www.crs.gov)، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٦٧) وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٦٨) باسيفيك سانداي نيوز، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٦٩) First Hawaiian Bank, 2008 Guam-CNMI Edition, www.fhb.com

(٧٠) www.redroom.com، ٢٢ آب/أغسطس.

هاء - الهجرة

٧٥ - لا تزال مسألة الهجرة من جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو من أهم القضايا المتعلقة بإطار العلاقات بين الحكومة الاتحادية وغوام. وقد أجاز قانون اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٦، الذي أنشأ العلاقة بين الولايات المتحدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، الهجرة غير المقيدة من هذين البلدين الجزريين في المحيط الهادئ إلى الأقاليم والبلدان التابعة. ومكّن القانون مواطني دول الارتباط الحر من دخول غوام ومزاولة المهن بصورة قانونية باعتبارهم أجناب غير مهاجرين^(٧١). ويستقر هؤلاء المهاجرون وأبنائهم الأمريكيون بحكم المولد في غوام وهاواي وجزر ماريانا الشمالية، مما يشكل ضغطاً على موارد الولايات والأقاليم التي تستقبلهم.

٧٦ - ورصدت الحكومة الاتحادية أموالاً لمواجهة أثر اتفاق الارتباط الحر لذي تسدد لغوام والأقاليم الأخرى وهاواي التي يشملها الاتفاق تكاليف توفير الخدمات الحكومية للمهاجرين في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقر قانون تعديلات اتفاق الارتباط الحر لعام ٢٠٠٣، مجدداً بذلك اتفاق عام ١٩٨٦ الأصلي لمدة عشرين سنة أخرى. ويؤدّن بتسديد التكاليف الإضافية الناجمة عن آثار الاتفاق حال زيادة هذه التكاليف عن الاعتمادات الإلزامية البالغة ٣٠ مليون دولار في العام. ويتوقع رصد أموال سنوية لغوام تقدر بما يتراوح بين ١٢ و ١٤ مليون دولار. وظل المبلغ المخصص لغوام البالغ ١٤,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ على حاله في عام ٢٠٠٨^(٧٢).

واو - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها

٧٧ - تتركز مسألة حقوق الإنسان في غوام أساساً على حقوق الشعوب الأصلية. انظر الفقرات من ١٠ إلى ١٣ أعلاه فيما يتعلق بمسألة حق تقرير المصير، والفقرات من ١٩ إلى ٢٣ أعلاه فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بأثر الحشد العسكري على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئة في غوام. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها في ورقة العمل لعام ٢٠٠٣ (A/AC.109/2003/15).

(٧١) وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر، تقرير حالة الجزر، ١٩٩٩، الفصل ٤.

(٧٢) www.guampdn.com، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثامنا - البيئة

٧٨ - تتألف وكالة غوام لحماية البيئة من خمس شعب هي: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد البيئي والتحليل، وشعبة التخطيط البيئي والاستعراض، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه^(٧٣).

٧٩ - وفي ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩، خصص للوكالة مبلغ ٦٤٢ ٠٠٠ دولار^(٧٤).

٨٠ - ولا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الجزيرة أثناء الحرب العالمية الثانية^(٧٥). ويتبين من نتائج علمية أن غوام تعرضت لكميات كبيرة من الإشعاعات خلال فترات التجارب النووية التي أجريت في جزر مارشال في الخمسينيات من القرن الماضي^(٧٦).

٨١ - وبصدد التلوث، جرى في عام ٢٠٠٨ تنفيذ مشروع للتنظيف بلغت تكلفته ١٣ مليون دولار في موقع بأورونواو كانت القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة قد استخدمته في عام ١٩٤٥ كموقع لإلقاء النفايات، وعثر حتى الآن على ٣٠ ٠٠٠ قطعة من الذخائر أو المتفجرات وتم التخلص منها في ذلك الحين^(٧٧).

٨٢ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عين رئيس الولايات المتحدة أثرا بحريا وطنيا في جزر ماريانا بما في ذلك خندق ماريانا، منشئاً بذلك أكبر محمية بحرية في العالم^(٧٨). وأفاد بعض المشرعين في غوام أن الحكومة الاتحادية قامت بالأمر دون إجراء ما يلزم من المشاورات. ولاحظوا أن شعوب غوام الأصلية دأبت على الصيد في المياه المحيطة بجزر ماريانا على مدى نحو ٤ ٠٠٠ سنة دون إتلاف الموارد الطبيعية وتعد أطرافاً تحسن تدبير بيئة المحيط^(٧٩).

(٧٣) www.guamepa.govguam.net.

(٧٤) ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٧٥) انظر A/AC.109/2001/4، الفقرة ٨٣ و A/AC.109/2005/7، الفقرة ٦٧ و A/AC.109/2007/16، الفقرة ٨٣.

(٧٦) www.kuam.com، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

(٧٧) www.kuam.com، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٧٨) الإذاعة العامة الوطنية، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٧٩) سايبان تريبيون (Saipan Tribune)، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

تاسعا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٨٣ - أصبحت غوام عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١^(٨٠). وهي عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٨٤ - ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الثاني أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٨٥ - في الآونة الأخيرة، وجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوجز فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، الذي اعتبر صحيحاً أيضاً بالنسبة لعام ٢٠٠٨. وأشارت رسالة مساعد وزير الخارجية إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وليس من شؤون اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. كما أشارت الرسالة إلى أنه ليس للجنة، بأي شكل من الأشكال، أية سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم وليس من ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مراكز هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضاً أنه في الوقت نفسه كانت الحكومة الاتحادية، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، تقدم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة. وأتاحت التقارير السنوية كذلك الفرصة لتصحيح أية أخطاء في المعلومات التي قد تكون حصلت عليها اللجنة من مصادر أخرى^(٨١).

(٨٠) www.unescap.org

(٨١) ساموا نيوز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٨٦ - اتخذت الجمعية العامة، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، القرارين ٦٣/١٠٨ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة^(٨٢) والذي نظرت فيه عقب ذلك لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/63/480). وقد خُصص الجزء السادس من القرار ٦٣/١٠٨ بآاء لغوام. وبموجب منطوق فقرات ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

- ١ - **تهيب مرة أخرى** بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع؛
- ٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها، وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛
- ٣ - **تطلب أيضا** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في إعداد برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية في الإقليم، آخذة في الاعتبار الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛
- ٤ - **تشير** إلى الطلب الذي سبق أن قدمه حاكم الإقليم المنتخب إلى الدولة القائمة بالإدارة لرفع القيود المفروضة من أجل السماح للخطوط الجوية الأجنبية بنقل الركاب بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية لإتاحة المزيد من الأسواق التنافسية وزيادة عدد الزوار الوافدين؛
- ٥ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم.

(٨٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/62/23).